للمجلس كلمة

أ. محمد بن يوسف
المدير التنفيذي والأمين العام بالإنابة

بدأت المالية الإسلامية ببعض التجارب الفردية هنا وهناك، وبفضل جهود خبراء أفاضل، انتشرت هذه الصناعة وأصبح لها شأن على الصعيد الدولي.

لقد كانت تجربة ميت غمر في مصر سنة ١٩٦٢ وتجربة طابوق حج في ماليزيا وبعض التجارب الأخرى شرارة إنطلاق هذه الصناعة والتي لا يكاد يتجاوز عمرها العملي أربعة عقود من الزمن، مقارنة بنظيرتها والتي تشهد قرابة تسعة قرون منذ تأسيس أول بنك بمدينة البندقية بإيطاليا في أوائل القرن الحادي عشر.

وبفضل الله سبحانه وتعالى، وبفضل جهود المخلصين لهذه الصناعة، والذين يعملون في الخفاء، إنتشر صدى هذه الصناعة وحققت إنجازات لا يكاد يتوقعها حتى الذين زرعوا البذرة الأولى في تاريخها المعاصر.

ويعود النجاح الأساسي لانتشار هذه الصناعة إلى مأسستها وهيكلتها ضمن مؤسسات مالية معاصرة تقدم الخدمات المالية الإسلامية وتدعم هذه الصناعة من الناحية العملية والنظرية، على مستوى التنظير من حيث مراكز البحث والتطوير، وعلى مستوى التطبيق من خلال المؤسسات المالية والمصرفية.

ولاشك أن لمؤسسات البنية التحتية التأثير الأكبر في دعم هذه الصناعة بدءا بالبنك الإسلامي للتنمية الذي كان من اوائل البنوك الإسلامية في السبعينات من القرن الماضي. وتعتبر هذه المؤسسة الدولية أكبر داعم للمؤسسات الداعمة ذاتها حيث أشرف البنك على الدراسات الفنية ودراسات الجدوى وتأسيس هذه المؤسسات موفرا بذلك الدعم المادي لها والذي هو مستمر إلى الآن في شكل عضويات سنوية في أغلب مؤسسات البنية التحتية، ودعم فني من خلال الدعم المادي لمشاريع مؤسسات البنية التحتية.

ولعل أول مؤسسة بنية تحتية، بعد تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، كان الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والذي اتخذ مقره الرئيسي بمكة المكرمة وذلك فى سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م. ومن أهداف الاتحاد دعم الروابط بين المصارف الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها وتأكيد طابعها الإسلامي تحقيقاً لمصالحها المشتركة ودعماً لأهدافها في تطبيق قواعد ونظم المعاملات الإسلامية فى المجتمع. وقد كان من أهم إنجازات الاتحاد إصدار "الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية" والتي صدر منها ٩ أجزاء.

ومع البداية المتعسرة التي شهدتها الفكرة أساساً، فقد واجه الاتحاد صعوبات كثيرة في الإستمرارية، وبفضل تظافر جهود الخبراء والمخلصين، فقد تمت إعادة هيكلة الاتحاد وتسميته بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والذي يعتبر استمراراً لهذا الاتحاد. وقد تم الإعلان رسمياً عن إنشاء المجلس العام في سنة ٢٠٠١ بمملكة البحرين حيث يتخذ من المملكة مقراً له. واستمر المجلس العام في دعم الصناعة المالية الإسلامية من خلال نفس الأهداف التي تبناها الإتحاد تقريبا والتي تتلخص فيما يلي:

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية ، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتعزيز تواجدها محلياً وعالمياً.
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.

- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
- العمل على رعاية مصالح الأعضاء وحماية الصناعة وسلامة مسيرتها ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.
- المساهمة في نمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تشجيع خدمات البحوث والتطوير وتسجيل المنتجات ومتابعة تطوير قوانينها وأنظمة تسجيلها.
- الإسهام في تطوير الموارد البشرية لمواجهة التحديات الدولية وفرص النمو.

وتوالى إنشاء مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية منذ التسعينات من القرن الماضي حيث تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة ١٩٩١ بالبحرين. والتي تعتبر المؤسسة الوحيدة المعنية بإصدار معايير شرعية ومحاسبية ومعايير الضبط للصناعة المالية الإسلامية.

وتعتبر البحرين دولة رائدة من حيث عدد مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية التي تتواجد فيها والتي تعتبر الأعلى في العالم. وتضم البحرين كذلك مركز إدارة السيولة والذي يعنى بتيسير استثمار فوائض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في أدوات مالية استثمارية قصيرة وطويلة الأجل. كما تم إنشاء الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف والتي تعنى بالتصنيف الائتماني للمؤسسات المالية الإسلامية والدول وفق المعايير الإسلامية. كما تضم البحرين السوق المالية الإسلامية الدولية وهي مؤسسة بنية تحتية تعنى بإصدار معايير خاصة بأسواق المال وأسواق رأس المال من حيث المنتجات المالية الإسلامية وعمليات التوثيق وغيرها.

وقد تم إنشاء مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا والتي تعنى بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية للصناعة المالية الإسلامية، وذلك استجابة لمتطلبات الصناعة. كما تم إنشاء المؤسسة الدولية لإدارة السيولة بماليزيا لإصدار أدوات استثمارية إسلامية دولية قصيرة الأجل.

ومع ما تقدمه هذه المؤسسات للصناعة المالية الإسلامية، فإنها لا تزال تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي من قبل صناع القرار بالمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تواجه بعض مؤسسات البنية التحتية صعوبات وتحديات تحول دون تحقيق أهدافها، أو حتى استمرارها.

فلعلي أعتبر هذا نداء إلى صناع القرار وأصحاب النفوذ للعمل على دعم أنشطة مؤسسات البنية التحتية من حيث استهدافها بالخدمات التي تحتاجها المؤسسة المالية الإسلامية من دعم لمواردها البشرية، وتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية عوضا عن اللجوء إلى مؤسسات تصنيف تقليدية أمريكية والتي لا تعتبر مؤسسات دولية بالرغم من انتشارها الدولي. وما دعم مؤسسات البنية التحتية إلا دعماً للصناعة المالية الإسلامية، وبالتالي دعما للمؤسسات المالية ذاتها، والتي نأمل لها جميعا مزيد الانتشار والنجاح على الصعيد الإقليمي والعالمي على حد سواء.

والله ولي التوفيق،،،